

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال:
عوامل التفشي و حلول التخطي
إيمان شريط و أ. د. سعيد بومنجل
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة باجي مختار عنابة

ملخص

لقد عرف الاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته أزمت متعاقبة كانت السبب في تأقلمه وتطورات الاقتصاد العالمي، وبسبب تطور تكنولوجيايات الإعلام والاتصال حدثت نقلة نوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي جعلت أزمامته تنتقل من أزمام فائض إنتاج إلى أزمام مالية تبدأ في السوق المالية لتنعكس تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي. و يرمي هذا المقال إلى تشخيص وتحليل الأسباب الضمنية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تقديم الحلول المناسبة لاحتوائها مهما كانت الابتكارات المالية وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال الجديدة المتسببة فيها.

الكلمات المفاتيح: تحرير حساب رأس المال، تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الجديدة، عشوائية العولمة المالية، الفقاعة المالية، الابتكار المالي، أثر الدومينو.

Résumé

La crise économique mondiale actuelle et les technologies de l'information et de la communication : facteurs de propagation et éléments de réponse aux failles. Le capitalisme a connu toute une série de crises qui constituent la raison d'être de sa renaissance et de son adaptation à l'évolution de l'économie mondiale. Avec la révolution des NTIC, on a assisté à une transformation radicale dans l'économie mondiale caractérisée non pas par des crises de surproduction mais plutôt des crises financières qui, parties du marché financier, se répercutent sur l'économie réelle. Le but de cet article est de diagnostiquer et d'analyser les causes sous-jacentes de la crise économique mondiale actuelle et de proposer les solutions permettant de la surmonter quel que soit le rôle joué par l'innovation financière ou par les NTIC.

Mots clés : Libéralisation financière, NTIC, la mondialisation financière, bulle financière, innovation financière, effet domino.

Abstract

The current global economic crisis and the information and communication technology: spreading factors and remedy elements. The capitalism has experienced series of crises which were beyond its rebirth and its adaptation to the evolution of the global economy. With the revolution of NTIC, the global economy has known a radical change, making the start of crises ,which were not characterized by overproduction, but were initially financial and had an impact on real economy. The purpose of this article is to identify and analyze the underlying causes of the current global economic crisis and suggest solutions to overcome it whatever the role played either by financial innovation or by NTIC.

Keywords: Financial liberalization, NTIC, financial globalization, financial innovation, bubbles, domino effect.

مدخل:

وتكمن أهمية البحث في تشخيص وتحليل الأسباب الضمنية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مع رؤية الحلول المقدمة لاحتواء هذه الأزمة. وللإجابة على هذه التساؤلات سنتبع بالأولوية المنهج التاريخي، الذي يعتمد على أساليب وصفية لوصف أهم التغيرات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، وبالطبع المنهج التحليلي وذلك لتوضيح وتفسير تداعيات هذه الأزمة والحلول المقدمة لتخطيها وبذلك تم تقسيم المقال إلى قسمين أساسيين كالآتي:

- القسم الأول: الجذور والأسباب المؤدية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة
 - القسم الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد العالمي والحلول المتخذة للحد منها.
- القسم الأول: الجذور والأسباب المؤدية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**

قبل أزمة الكساد عام 1929 لم يهتم الاقتصاديون بالبحث عن أسباب الأزمات، حيث كان الاعتقاد السائد بأنها اضطرابات عابرة سرعان ما تحوّلها قوى السوق، غير أنه مع تفاقم أزمة الكساد العظيم في 1929- والتي بينت بأن الأزمة ليست عابرة كما كان معتقداً والسوق غير قادر على تصحيح نفسه بنفسه، ومدى تأثير الأسواق المالية في تعميق الأزمة من ركود اقتصادي إلى كساد- بدأ الاقتصاديون يهتمون أكثر فأكثر بدراسة الأزمات وخاصة مع نهاية الثمانينيات أين أخذت أزمات الاقتصاد العالمي طابعاً مالياً.

وقد تضاربت المحاولات لتفسير الأزمات من مختلف الجهات، لعل أهمها ما جاء به كارل ماركس (Karl Marx) الذي أرجع أسبابها إلى التناقضات الموجودة في النظام الرأسمالي بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية

في منتصف القرن العشرين أخذ الاقتصاد العالمي منعطفاً جديداً يختلف عن السابق، كونه أصبح اقتصاداً رمزياً مرتبطاً بالأسواق المالية العالمية، يرتكز بشكل أساسي على التقنية الحديثة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث أصبحت مؤشرات البورصات العالمية تحرك الاقتصاديات الغربية، وهي اقتصاديات تتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبيانات وزارة المالية ومحافظي البنوك المركزية والمسؤولين، أين أصبحت الثروة المالية مستقلة تماماً عن الثروة العينية⁽¹⁾، لتنتقل أزمات الاقتصاد من أزمات فائض إنتاج إلى أزمات مالية تنطلق من السوق المالية لتنعكس تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي؛ وقد شهدت فترة نهاية الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي عدداً من الأزمات المالية التي فجرت في كثير من الدول، والتي كانت تنبئ بمدى التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، لتؤكد الأزمة المالية العالمية لـ 2009/2008 ذلك.

ومما سبق جاءت إشكالية بحثنا هذا حول السؤال الجوهرية الآتي: ما هي الأسباب الضمنية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والتي توجب الأخذ بها للحد من تفاقم الأزمة وتخطيها؟ وهو سؤال تنبثق منه عدة أسئلة فرعية منها: ما هي النقلة النوعية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن العشرين والتي أدت إلى أن تبدأ أزماته من السوق المالية؟ وكيف ساهمت الثورة التكنولوجية للإعلام والاتصال فيها؟ وما هي عوامل تفشيها والتي جعلتها تتحول من أزمة رهن عقاري في السوق الأمريكية إلى أزمة اقتصادية عالمية؟ وأخيراً، ما هي الحلول المقترحة لتخطيها؟

الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، فقد عرفت الفترة الممتدة منذ الخمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي والتي يطلق عليها عهد "الثلاثين المجيدة" (les trente glorieuses) استقراراً في النظام الاقتصادي الدولي، لكنها شهدت كذلك موجة من التغيرات التي أدت إلى اضطراب هذا الهدوء مرة أخرى منذ التسعينيات، حيث أحدثت الثورة التكنولوجية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال تغيرات اقتصادية⁽⁴⁾ واجتماعية عميقة في طبيعة الاقتصاد العالمي، تسارعت وتيرتها في الألفية الثالثة مما أدى إلى اتخاذ أزمات الاقتصاد العالمي منحى يختلف عن سابقه، كونها أصبحت تنطلق من السوق المالية لبلد معين أو مجموعة معينة من البلدان، لتمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى مسببة بدورها أزمة اقتصادية شاملة.

فالتطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال قد لعب دوراً كبيراً في اندماج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المالية الوطنية المختلفة، وتم دمجها في سوق عالمية مرتبطة بشبكات الإتصال الإلكترونية أين تركز فيها الرأسمال المالي، ما أدى إلى زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى أخرى، كما سهل على المستثمر متابعة التطورات التي تحدث في عشرات الأسواق المالية والمقارنة بينها، واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء خلال ثوان معدودة، حيث تم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في حساب الخطر ومؤشرات السوق، وكذلك في معالجة الأوامر وتصفية المعاملات المالية، مما ساعد على ظهور ابتكارات مالية تواكب هذه التطورات.

غير أن ذلك سمح لرؤوس الأموال بالتدفق بالمليارات عبر الحدود الوطنية خلسة دون أن تتمكن

لوسائل الإنتاج حيث أكد على أن الأزمات ملازمة للنظام الرأسمالي، و جون مينار كينز (John Maynard Keynes) الذي أرجع أسبابها إلى عدم كفاية الاستثمار الذي يقابله نقص في الطلب، ونجد كذلك جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) الذي أرجع سبب الأزمات إلى ديناميكية النظام الاقتصادي الناتجة عن التطور التكنولوجي من خلال الابتكارات والذي يتبعه ابتكار مالي لتغذية الطلب المتزايد على الائتمان لتمويل هذه الابتكارات، حيث قام بدراسة أزمات الاقتصاد الرأسمالي⁽²⁾ التي تتدرج ضمن الدورات الاقتصادية طويلة المدى والناتجة عن تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، ويرى أن الخروج من مثل هذه الأزمات يتوجب ابتكارات جديدة أخرى ومؤسسات جديدة لإدراج هذه الابتكارات في السوق.

وفي هذا السياق يعرف الأستاذ سعيد بومنجل (Boumendjel) الأزمة من خلال الانكماش الاقتصادي الناتج عن الانتقال من مرحلة التوسع إلى مرحلة الاكتئاب في الدورة الاقتصادية، و بالتالي فالأزمة تكون متعددة الأوجه: إذ يمكن أن تكون أزمة بنكية أو أزمة صرف أو أزمة مالية وأزمة اقتصادية، أزمة عامة أو قطاعية، أزمة نفطية أو أزمة الطاقة، أزمة محلية، جهوية أو عالمية وما إلى ذلك⁽³⁾.

ومن خلال التعريفين الأخيرين نجد أن السبب الجوهرى للأزمات الاقتصادية العالمية هو وجود تغيرات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن الخروج منها يتطلب ابتكارات جديدة، وهذا ما سنحاول التركيز عليه في هذا المقال.

أولاً: جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

ترتبط جذور الأزمة الاقتصادية العالمية 2009/2008 بشكل وثيق بالتغيرات الحاصلة في

غير أن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث كما هو معروف في الاقتصاد، فإن أي قرار تتخذه السلطات النقدية في البلد سيتحول إلى معلومة يستخدمها المستثمرون في اتخاذ احتياطاتهم قبل تفشيها - فمن يملك المعلومة مسبقاً هو من يمكنه الخروج من السوق بأرباح أو على الأقل بأقل الضرر - ولكن ما يشهده العالم اليوم بفعل تكنولوجيايات الإعلام والإتصال هو سرعة تفشي المعلومة، وسرعة اتخاذ قرارات الشراء أو البيع التي أصبحت تتخذ أوتوماتيكياً؛ وبفعل العولمة المالية فإن أي قرار يتخذ في بلد ما سيؤثر حتماً في البلدان الأخرى. وهذا ما حدث فعلاً، فمع استمرار العجز في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض ألمانيا ضريبة على الأسهم في 14 أكتوبر بهدف الحد من ارتفاع الأسعار، تحولت هذه البيانات إلى معلومة تفيد أنه سيتم مواجهة ارتفاع سعر صرف المارك الألماني عن طريق تخفيض قيمة الدولار الأمريكي، وبالرغم من أن هذه المعلومة لم تكن إلا اعتقاداً وإشاعة حيث أن السلطات الأمريكية لم تتخذ أي إجراء لتخفيض قيمة الدولار. وفي 16 أكتوبر تم الهجوم على الدولار في سوق الصرف بـ "وول ستريت" (Wall Street) أين فقد 108 نقطة، ما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية لموجودات المستثمرين الأجانب بالدولار الأمريكي، مما دفع هؤلاء المستثمرين للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، ونتيجة لبرامج الإعلام الآلي التي تعمل بصورة آلية⁽⁶⁾ تم اتخاذ أوامر البيع أوتوماتيكياً، وبذلك انهارت الأسعار في أهم المراكز المالية العالمية⁽⁷⁾ بسرعة لم يسبق لها مثيل آنذاك، حيث بلغت الخسائر 800 مليار دولار أمريكي موزعة بنسب 26%، 17%، 22%، 15% و 12% على كل

السلطات النقدية من مراقبتها أو معرفة اتجاهها والحد منها والتأثير فيها، مما أدى إلى حدوث أزمات مالية كانت تنتقل من بلد إلى آخر محدثة هزات اقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على أزميتين وضحتا مدى تأثير تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الحياة الاقتصادية، ومدى عمق تلك التغيرات وارتباطها بالأزمة الحالية، وهما أزمة "وول ستريت" (Wall street) وأزمة فقاعة الانترنت.

1-أزمة "وول ستريت" (Wall Street) عام 1987⁽⁵⁾:

تعتبر أول أزمة مالية في الاقتصاد الجديد، والتي كانت نتيجة إدخال تكنولوجيايات الإعلام والإتصال في عمليات البورصة، مما أدى إلى تعقد التعامل فيها وصعوبة تسيير المحافظ المالية من قبل المستثمرين الصغار، ما دفعهم إلى اللجوء إلى المؤسسات الكبيرة، وبخاصة "المستثمرين التأسيسيين" (investisseurs institutionnels) لتوظيف أموالهم. و نظراً لابتكارات المالية ذات "الرفع المالي" (Effet de levier) المرتفع فقد زاد عدد المستثمرين في البورصة، وبذلك اشتدت المضاربة فيها بكتل مالية ضخمة زادت من حدة تقلبات الأسعار. وبهذا غمرت النشوة مراكز البورصات العالمية، حيث ارتفع مؤشر "داو جونز" (Dow Jones) في بورصة نيويورك بـ 197 %، وفي بورصة فرنسا تضاعف مؤشر "الكالك أربعين" (CAC40) بـ 3.8 مرة ما بين 1982-1987، ووصل مؤشر البورصة في اليابان إلى 70، بمعنى أن قيمة السهم تساوي 70 مرة الأرباح السنوية للشركة، حيث زادت الرملة في كل البورصات.

(Nasdaq)، محققين أرباحا لم يسبق لها مثيل دافعين بالأسعار نحو الارتفاع.

ومع نهاية التسعينيات، بدأت تتشكل فقاعة مالية في قطاع الانترنت من خلال عمليات المضاربة والاحتيالات المحاسبية والمالية⁽⁹⁾ التي جعلت قيمة المؤسسات تتضخم ليس نتيجة مردودية حقيقية بل نتيجة الفقاعة المالية، وما أن تلاشت مصداقية تلك الشركات حتى فقدت الثقة في تلك الأوراق المالية وانهارت أسعارها، فأدى ذلك إلى إفلاس الشركات الافتراضية، وبفعل "أثر الدومينو" (Effet Domino) انتقلت العدوى إلى الشركات التي تبنت هذه التكنولوجيات⁽¹⁰⁾. كما أسفرت هذه الأزمة على الاحتيالات المالية والمحاسبية التي قامت بها بعض الشركات، وكمثال على ذلك أكبر شركة متعددة الجنسية للطاقة "إنرون" (Corporation Enron) التي أشهرت إفلاسها في الثاني من ديسمبر 2001 أين وصلت قيمة أسهمها إلى الصفر بعد أن حققت أرقاما خيالية، أدى بها إلى تسريح حوالي 20.000 عامل وفقدان 200 مليار دولار أمريكي، ما أدى إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود اقتصادي دفع بالاحتياطي الفيديريالي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة الرئيسية، بغية تحفيز الاقتصاد للخروج من هذا الركود. وبذلك أكدت هذه الأزمة أن للثقة قيمة وأثر كبيرين في هذا الاقتصاد الجديد.

ثانيا: العوامل المتسببة في نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتفشيها دوليا:

منذ مطلع التسعينيات عرف الإقتصاد الأمريكي تهاوتا كبيرا في مجال الإستثمار في الأوراق المالية وقروض الرهن العقاري، الذي تزايد مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، أين واجه البنك الأمريكي الكساد النسبي، إذ تم تخفيض سريع لسعر الفائدة من 3.5% أوت 2001 إلى 1% أوت

المراكز المالية الآتية: نيويورك، لندن، طوكيو، فرنكفورت، وأمستردام على التوالي.

غير أن هذه الأزمة لم تستمر طويلا لترجع المؤسسات المالية والإنتاجية إلى العمل والاستثمار من جديد، حيث توجه الرأسمال المالي الدولي نحو الاستثمار خارج المراكز الرأسمالية أين وجد فرص ربح مغرية. وبالتحديد توجه إلى بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق وشرق آسيا. غير أنه في النصف الثاني من التسعينيات نتيجة انتعاش الاقتصاد الأمريكي -بفعل مؤسسات الاقتصاد الجديد وإدخال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في مختلف المؤسسات- عاد الرأسمال المالي الدولي للاستثمار مجدداً في نيويورك، وبخاصة في "بورصة النازداك" (Nasdaq Stock Market) والذي أدى إلى أزمة فقاعة الانترنت 2001، كما سيتم توضيحه.

2- أزمة فقاعة الانترنت 2001⁽⁸⁾:

يعتبر قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قطاع فتيا و واعدة عرف نموا مزدهرا خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بمردودية تقارب 15%، دفع بالمؤسسات إلى الاستثمار أكثر في هذا القطاع لجني المزيد من الأرباح. ففي عام 1998 لاحظ الأعوان الاقتصاديون أن كل من استثمر في أسهم شركات تكنولوجيات الإعلام والإتصال ك"ميكروسوفت" (Microsoft) قد حققوا أرباحا خيالية غير مسبوقة، وحتى المؤسسات التي تبنت هذه التكنولوجيات كانت لها مردودية أكبر من تلك التي مازالت تستعمل الوسائل التقليدية، فيحين أن من بقي حذرا ومتريدا في الاستثمار قد أبعده من السوق؛ فاندفع الجميع نحو المضاربة على هذه الأوراق المالية -متبعين مبدأ علاوة الخطر- في بورصة النازداك

وبفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال وسياسات التحرير المالي، فإن سندات القرض العقاري الأمريكي ذات القيمة المجهولة كانت تتداول في الأسواق المالية العالمية؛ وما أن انفجرت أزمة قطاع العقار في السوق الأمريكية، حتى فقدت القروض الخاضعة للتوريق قيمتها، وانتشرت حالة عدم الثقة في النظام المالي الأمريكي والعالمي، ما دفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع أكثر فأكثر، وتدهورت بذلك قيمة الأوراق المالية مؤدية إلى انهيار الأسواق المالية العالمية. لتتحول إلى أزمة مالية عالمية منذ 2008 هزت أركان النظام المالي العالمي، فجمدت البنوك عمليات الإقراض حتى للمؤسسات السليمة، وبذلك تم تعطيل عجلة النمو الاقتصادي وانسحاب رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة، مسببة إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية التي اضطرت إلى إغلاق معاملها وإشهار إفلاسها ابتداءً من السداسي الأول من 2009؛ وامتداد كل هذه الآثار إلى جميع القطاعات الاقتصادية، أدى إلى تبلورها في شكل أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل.

ومما سبق يمكن استنباط أهم أسباب الأزمة وعوامل تفشيها دولياً، والتي تم تقسيمها إلى أسباب ظاهرة -لها علاقة مباشرة بالفقاعة العقارية- وأسباب ضمنية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي، والتي أدت إلى تفشيها عالمياً.

1. الأسباب الظاهرة (14):

من بين الأسباب الظاهرة التي أدت للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالفقاعة العقارية ما يلي:

- التوسع في تقديم القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة خلال الفترة 2001-2006، ما أدى إلى عدم توزيع مخاطر القروض البنكية

2003 من أجل تحفيز الاستثمار⁽¹¹⁾، غير أنه تم توجيهه نحو قطاع العقارات، ولتشجيع الأفراد على الاستثمار قدمت البنوك تسهيلات كبيرة، جعلت الملايين من العائلات الأمريكية تنهافت على اقتناء العقارات من خلال قروض الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة، والتي تميزت بكونها قروض ميسرة جداً⁽¹²⁾، غير أن هذا التهاافت كان بغرض المضاربة، فزادت أسعار العقارات بشكل جنوني⁽¹³⁾ من 2001 إلى 2006 محققة بذلك نمواً بلغت قيمته 12 تريليون دولار، ما جعل هذا النشاط مغرباً ومربحاً أكثر فأكثر.

وحتى تحمي البنوك والمؤسسات المقرضة لمثل هذه القروض مصالحتها، قامت بتوريق قروض الرهن العقاري، وبيعها في السوق الثانوية، ما أدى إلى خلق فقاعة لقيم العقارات الأمريكية، وهكذا تم إهمال تقييم الخطر والنتائج المترتبة عليه وتجاهل القوانين التي يركز عليها الاقتصاد.

وبما أنه قد تم العمل بأسعار الفائدة المتدنية مدة أطول مما ينبغي، فقد ضغط ذلك على قيمة الدولار، فاضطرت السلطات الأمريكية إلى رفع أسعار الفائدة في منتصف عام 2006، لترتفع معها فوائد الرهن العقاري وأعباء الديون على المقترضين من الأسر ذات الدخل المحدود. و مع بداية 2007 أعلنت 12 مليون من أصل 20 مليون أسرة عدم قدرتها على تسديد قيمة القرض، فحجزت البنوك عقاراتها وعرضتها للبيع. ومع تزايد الأسر العاجزة عن التسديد تزايد عرض تلك العقارات من دون وجود مشترين، ما أدى إلى تدهور أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار سوق الرهن العقاري فيها؛ لتنتشر حالة من عدم الثقة بين كل البنوك والمؤسسات المالية، وتعم كل الأعوان الاقتصاديين.

دعمتها الابتكارات المالية والتطور التكنولوجي، خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

• انفصال الدائرة المالية عن الدائرة الحقيقية: نتيجة للتحريك المالي وإتباع السياسات الانكماشية التي من شأنها تشجيع الاستثمار المالي قصير الأجل، وبالتالي لم يعد الادخار يوجه للاستثمار الحقيقي طويل المدى بقدر توجهه نحو استثمارات المحفظة المالية، أين غدت الأدوات المالية سلعا بحد ذاتها تسعر في الأسواق المالية، وصارت المبادلات الحقيقية تمثل أقل من 2% من حجم المبادلات بين البنوك⁽¹⁸⁾.

• الاحتمالات المالية واحتكار القلة: يقول "شارل كندلبرغر" (Charles Kindleberger): "أن النزعة إلى الإحتيال تتطور بتطور النزعة إلى المضاربة، والتي وصلت إلى أقصاها خلال السنوات القليلة الماضية متجاوزة بذلك القوانين والأخلاق"⁽¹⁹⁾. فالمضاربة تؤدي إلى خلق نوع من الاحتمالات غالبا ما تنتهي بحدوث أزمات مالية حادة، وهذا ما أوضحته الأزمة الراهنة، فتقديم نقطة "أأأ" (AAA) لأصول مشتقة منبنقة من أصل قاعدي مشكوك فيه، لا يدل إلا على تواطؤ وكالات التصنيف الائتماني مع البنوك المقرضة لهذا النوع من القروض الرديئة. وما كان هذا ليحدث لو لا احتكار فئة قليلة من المؤسسات عملية التصنيف الائتماني وتقديم تلك النوعية من القروض.

• اختلال التوازن بين العمل ورأس المال: يعتبر العامل الأساسي في أزمات العولمة المالية، وهذا راجع إلى إدخال التكنولوجيا والتحول التقني ضمن نطاق سيطرة رأس المال، إذ أصبح الإنفاق الرأسمالي الاستثماري في ميدان التكنولوجيا يؤدي إلى تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج وبخاصة عنصر العمل، ومع عدم قدرة السوق على استيعاب كل

المتعلقة بمخاطر عدم القدرة على السداد ومخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

• عملية التوريق والابتكار المالي⁽¹⁵⁾: فقد قامت البنوك والمؤسسات المالية المقرضة للرهون العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة بتوريق 81% من هذه القروض. وقد قسمت هذه الأوراق إلى فئتين: فئة سينيور (Senior) والتي لها الأولوية في السداد، وفئة جونيور (Junior). حيث قدمت وكالات التصنيف الائتماني للفئة الأولى نقطة "أأأ" (AAA) والتي تعني أنها أوراق مالية ممتازة رغم كونها منبنقة من أصل مشكوك فيه.

• ارتفاع أسعار الفائدة بشكل فجائي في أوت 2006 من 1% إلى 5% عام 2007، أدى إلى ارتفاع قيمة أعباء الديون، ما دفع الكثير من ذوي الدخل المحدود إعلان عدم قدرتهم على السداد.

• تشكل الفقاعة العقارية⁽¹⁶⁾: حيث كانت نتيجة الثقة العمياء في الاقتصاد، التي جعلت الأعوان الاقتصاديين يؤمنون بأن الأدوات والتقنيات الحديثة يمكنها التنبؤ بتلك المخاطر وبالتالي تفاديها، غير أن واقع الحال أثبت عكس ذلك.

2. الأسباب الضمنية⁽¹⁷⁾:

والتي لها علاقة وطيدة بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وتمثل أهم عوامل نقشي الأزمة عالميا، يمكن ذكرها فيما يلي:

• التناقض الموجود في النظام المالي العالمي بين تطبيقاته العالمية وتشريعاته المحلية، نتيجة النمو السريع للأدوات المالية في الآونة الأخيرة، دون أن يقابلها تغييرات في التشريعات التي تضبط التعامل بهذه الأدوات.

• عدم استناد النظام المالي على قاعدة من الأصول بقدر استناده على أهرامات من الديون التي

1. تدهور التجارة الدولية بحوالي 12% سنة 2009 لتعود إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2006.
2. إفلاس وانهيار واستحواذ بنوك وشركات ومؤسسات مالية عالمية عريقة، أهمها:
 - صندوق التحوط "البيير ستيرنز" (Bear Stearns Companies) الذي سجل في 20 جوان 2007 خسائر وخيمة كادت أن تؤدي به إلى إشهار إفلاسه لولا تدخل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بحوالي 29 مليون دولار لمنع ذلك. وفي 17 مارس 2008 تم شراؤه من قبل البنك "جي بي مورغان تشايز" (JP Morgan Chase) بقيمة 236 مليون دولار.
 - فيفري 2008 تم تأمين البنك البريطاني "نورثون روك" (Northern Rock).
 - في 7 سبتمبر 2008 تم إنقاذ "فريدي ماك وفاني مي" (Freddie Mac et Fannie Mae) من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بقيمة 200 مليار دولار، وبعد 10 أيام تم انهيار أكبر شركة تأمين أمريكية (American International Group) والذي تم تأمينه بنسبة 80%. غير أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سمح بإنهيار بنك "الأخوة لهمان" (Lehman Brothers) في 15 سبتمبر 2008، الذي عقبه انهيار البورصات في أوروبا.
 - في 1 أكتوبر أعلنت "مجموعة سيتي" (Citigroup) عن فقدان 5.9 مليار دولار من قيمة أصولها، كما أعلنت السلطات البريطانية تأمين أكبر 8 بنوك في المملكة وذلك بقيمة 50 مليار دولار أمريكي.
 - في 19 جانفي 2009 تم دمج أكبر بنك بريطاني (Halifax-Bank of Scotland) مع مجموعة "لويدز البنكية" (Lloyds Banking Group) بمساعدة السلطات البريطانية، وأيضا

المنتجات إلى ما لا نهاية - ما لم يكن هناك تدني مستمر للأسعار - وبالتالي تراجع معدلات العائد المنتظر، ما يعني تراجع في قيمة رأس المال من خلال انخفاض ما يحققه، وللمحافظة على قيمة هذا الأخير ومتطلبات المساهمين الجدد، وجب تقليص عدد العمال - والذي يعتبر أسهل لأنه توجد عدة طرق لذلك - أو تقليص الأجور - من الصعب على المؤسسة تقليص أجور العمال نظرا للنقابات العمالية - أو الإثنين معا. أدى هذا الإخلال إلى حدوث نقلة نوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مما دفع بأغلبية المستثمرين إلى الاستثمار في الأسواق المالية.

القسم الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد العالمي والحلول المتخذة للحد منها

بعد ذكر أهم الأسباب التي أدت للأزمة والتي يمكن إيجازها في عاملين أساسيين أديا إلى سرعة تفشي الأزمة عالميا وحدة تأثيرها على مختلف الاقتصاديات وهما الابتكارات المالية التي صاحبت التطورات التكنولوجية خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال سيتم في هذا الجزء محاولة دراسة أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي والحلول المتخذة دوليا للحد منها.

أولا. تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد العالمي:

إن الأزمة المالية العالمية لـ 2008 والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، سرعان ما انتشرت في جميع بورصات العالم وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل في حدة وسرعة انتشارها، ومن بين أهم تداعيات هذه الأزمة ما يلي⁽²⁰⁾:

6. انخفاض أسعار المواد الأولية وبخاصة أسعار النفط الخام، حيث تراجعت أسعاره إلى 40 دولار أمريكي في جانفي 2009 بعد أن بلغ أعلى مستوياته 140 دولار أمريكي في جويلية 2008 .

7. إرتفاع نسبة الدين العمومي في البلدان المتقدمة، والذي وصل في نهاية 2009 إلى 35.1 تريليون دولار أمريكي، وهو ما أوقع دول الاتحاد الأوروبي في أزمة دين عمومي رهيبه تهدد وحدة عملتها منذ 2010.

8. ورغم هذه النتائج السلبية التي تم تسجيلها منذ 2008، غير أن قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال قد استطاع تخطي هذه الأزمة، وسجل نتائج جد مرضية على العموم، وبخاصة شركات الانترنت التي تحتل المراتب الأولى من حيث النتائج المحققة، بخاصة بعد إيصال الهاتف النقال بالإنترنت. فقد سجلت الشركات الأكثر نجاحا في هذا القطاع معدل نمو سنوي يقدر بـ 6% لرقم الأعمال ما بين 2000 و 2011، كما أن خدمات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال سجلت نمو إنتاج ما بين 5-10% عام 2012 وأظهرت آدا أفضل من الصناعة المانوفاكنتورية لهذه التكنولوجيايات. كما عرف هذا القطاع استقطاب معتبر للعمالة، حيث أن الشركات الكبرى في هذا القطاع سجلت استقطاب حوالي 14 مليون عامل عام 2011، ما يمثل زيادة بأكثر من 6% مقارنة مع 2010. والشكل الآتي يوضح لنا ذلك:

انهيار بنك واشنطن (Washington Mutual) وبيعه لمؤسسة "جي بي مرغان" (Jp Morgan) مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي.

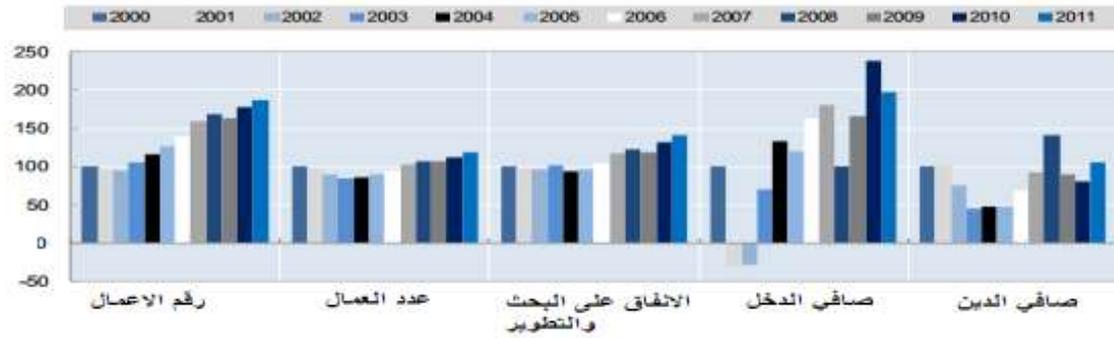
3. هذه الأزمة أدت أيضا إلى تعطيل عجلة الصناعة خاصة صناعة السيارات والحديد والصلب. ففي الولايات المتحدة الأمريكية عرفت مبيعات هذا القطاع عام 2008 انخفاضات إلى أدنى المستويات منذ ربع قرن، إذ عرفت "فورد" (Ford) انخفاض بنسبة 2.2%، و"جينرال موتورز" (General Motors) بـ 4.5%. أما في أوروبا فقد سجلت انهيار المبيعات لهذا القطاع بـ 15% في المتوسط، ما أدى إلى تسريح العمال في عدد من كبار المستثمرين في هذا القطاع: "رنو" (Renault) تم تسريح 6000 عامل، كذلك "فولفو كارز" (Volvo Cars) 6000 عامل، و"دايملر" (Daimler) طرد حوالي 3500 عامل، وفي اليابان سجلت تسريح حوالي 1700 عامل من شركة "نيسان" (Nissan).

هذا ما أدى إلى تراجع الاستثمار في البلدان المتقدمة بأكثر من 3%، إضافة إلى انسحاب رؤوس الأموال منها.

4. تصاعد البطالة عالميا، والتي بلغت أرقاما قياسية منذ 2008، حيث تم في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تسريح 240.000 عامل في عام 2008 ليرتفع عام 2009 إلى 27 مليون شخص، ويصل بذلك مستوى البطالة العالمي إلى أعلى مستوياته أي حوالي 200 مليون شخص عاطل عن العمل.

5. تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي والذي وصل في الربع الأول من 2012 إلى 3.6%.

شكل 1 - تطور آدا أكبر 250 شركة في قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال ما بين 200-2011-



المصدر: تقرير حول توقعات اقتصاد الانترنت لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية 2012

ثانيا. الحلول المتخذة للحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة:

لقد تضافرت الجهود الدولية في البلدان الأكثر تقدما لإيجاد حلول مشتركة لتداعيات الأزمة منذ نشوبها، إلا أن ذلك لم يمنع من تراجع البورصات العالمية وتوسع الأزمة وامتدادها إلى جميع القطاعات في كل أنحاء العالم⁽²¹⁾، لأن جل الحلول التي قدمت خلال السنوات الأولى للأزمة (2007-2009) كانت حلولا مؤقتة، تجلت في ضخ السيولة في شرايين الاقتصاد لمحاولة إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة التي أدت لتلك الأزمة. وبذلك توجب أن تأخذ الحلول المقدمة بعين الاعتبار الأسباب الضمنية للأزمة لا الظاهرة منها، حيث يقول "ملتون فريدمان" (Milton Friedman): "وحدها الأزمة بإمكانها إجراء تغييرات جذرية..."⁽²²⁾.

وقد تناولت الإصلاحات التي تم اتخاذها على الصعيد الدولي من قبل مجموعة العشرين وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي في النقطتين الأساسيتين:

• إصلاح القطاع المالي:

لقد تم اتخاذ إجراءات لتقوية التنظيم والرقابة في القطاع المالي ودعم الانتعاش الاقتصادي ملائمة لكل بلد، وذلك حسب درجة اندماجه وهيكله الصناعي،

وبذلك يعتبر هذا القطاع واعداء لتخطي الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ويجعل منه القطاع الرائد لإعادة الانتعاش للاقتصاد العالمي، وبخاصة شركات الانترنت التي تعتبر عنصرا مهما وأساسيا للنمو في الاقتصاد الجديد.

9. نظرا للتبعية التي تعاني منها دول الجنوب والتي جعلتها تتأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية التي تحدث على الصعيد العالمي، كان هناك آثار سلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ليس فقط على البلدان المتقدمة بل أيضا على اقتصاديات دول الجنوب، وذلك بصفة مباشرة: نتيجة عشوائية العولمة وإفلاس الشركات متعددة الجنسية -جعلها تتخذ إجراءات في مختلف البلدان التي تستثمر فيها، كتسريح العمال وإغلاق بعض من مصانعها- وكذلك نتيجة هبوط المواد الأولية التي تعتبر مصدر دخلها الأساسي. وبطريقة غير مباشرة: من خلال التجارة الخارجية لها، حيث أدت هذه الأزمة إلى اضطراب الأسواق المالية الناشئة، نظرا لتدفقات رؤوس الأموال الكثيفة وارتفاع أسعار العملات مما زاد من مخاوف الانخفاض المفاجئ والسريع للعملات، وبخاصة الريال البرازيلي والروبية الهندية.

ذلك، كما وضحت لنا الدور الحاسم لسياسات دعم الابتكار، حيث أن البلدان الأكثر ابتكارا مازالت تقاوم تأثير الأزمة السلبية على الاستثمار من خلال الابتكارات المالية الأكثر تنوعا، حيث أصبحت البلدان تتجه أكثر فأكثر نحو هذه السياسات، وبينت مدى عمق التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وأنه توجب تغيير السياسات المعمول بها بما يتماشى وهذه المستجدات، مما استوجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تضبط النشاط المالي على المستوى المحلي والعالمي، لتواكب هذه التغيرات والتطورات السريعة في قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.

وبذلك فإن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لا تعدو كونها أزمة نظام كسابقاتها (أزمة 1873 وأزمة 1929)⁽²³⁾ ناتجة عن الدورة الاقتصادية الرابعة طويلة المدى، والتي كانت نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية خاصة في تكنولوجيايات الإعلام والاتصال التي أصبحت تمثل حلا رائجا بالنسبة للمؤسسات الحديثة بسبب قدرتها على جمع وحفظ المعلومات في ظروف فنية جيدة، وكذلك تلقي وإرسال مجموعة متنوعة منها في آن واحد، وإن هذه المزايا هي التي جعلت الأزمات تنقش وتنتشر بسرعة من بلد إلى آخر⁽²⁴⁾.

وإن استخدام هذه التكنولوجيايات لا يتطلب فقط إدخال التقنية بل كذلك الكوادر المؤهلة للعمل بها، والتعامل مع مؤسسات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال بشكل دوري ودائم، هذا ما يجعل الدولة تلعب دورا جوهريا ورائدا لترسيخ هذه التكنولوجيايات كثيفة رأس المال المالي ورأس المال البشري من خلال سياساتها التنموية، ويجعلها تستقطب كما من العمالة المؤهلة.

بشرط ألا تؤثر على البلدان الأخرى، لتغطية أعباء الدعم الحكومي الاستثنائي، والحد من المخاطرة المفرطة، والمساهمة في تشجيع تكافؤ الفرص مع الانتقال من مجرد وضع المعايير إلى وضع القواعد وتطبيقها، لكي تكون الجهود موحدة ومنتاسقة.

• إصلاح صندوق النقد الدولي:

لقد تمت مناقشة السبل الكفيلة بتحسين تركيز وفعالية أعمال الرقابة والوقاية من الأزمات، وتحسين شبكة الأمان المالي العالمية بالاستناد إلى حوافز سليمة غير مبالغ فيها، واستعادة حركية مشروعية النظام المالي والنقدي العالمي، من خلال وضع قواعد لتقييم أسعار الصرف وأسعار الفائدة على المدى القصير، والتخلي عن سيادة معيار الدولار مقابل سلة من العملات، وإشراك جميع الدول لمواجهة تحديات التنمية المستدامة والفقير واللاتكافؤ. كما تمت مراجعة الحصص العضوية إذ أقرت زيادة في الحصص بنسبة 100%، وذلك لتعكس تطورات الوزن الاقتصادي لكل بلد عضو، وخاصة البلدان الصناعية الحديثة وعلى رأسها الصين، الهند، البرازيل وروسيا، وتعتبر هذه الزيادة الأولى من نوعها، كما ستكون هناك إصلاحات هيكلية خاصة بالإدارة العليا، والمشاركة الوزارية، وحجم المجلس التنفيذي، وما هذا إلا دليل على الأهمية النسبية التي تتخذها بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي.

الخلاصة:

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مدى خطورة العولمة المالية، ليس فقط على اقتصاديات دول الجنوب بل حتى على الدول الأكثر تقدما، وبينت مخاطر الثقة العمياء في فعالية الأسواق المالية ومصادقية مؤسساتها، دون أي حذر أو اعتبار لمخاطر

الهوامش:

- 1- عبد الأمير السعد، تقديم سمير أمين: "الإقتصاد العالمي قضايا راهنة"، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 88.
- 2- فكما جاء في كتاب "التاريخ الإقتصادي" لعبد القادر الجبوري: أن طبيعة الرأسمالية القائمة على تعظيم الربح يدفع الرأسماليين بشكل جنوني نحو توسيع الإنتاج وإدخال التقنية المتطورة واستثمار الرساميل الهائلة، وبالتالي إنتاج كميات هائلة من السلع لغرض تصريفها في السوق، لكن القانون الإقتصادي الرأسمالي لا يسمح بزيادة أجور العمال بمقدار زيادة السلع، وبالتالي تصطدم السلع الزائدة بانخفاض مستوى الاستهلاك عند الأغلبية من الأفراد وهنا تبدأ الأزمة، أنظر: التاريخ الإقتصادي، جامعة الموصل، العراق، ص.ص 154-155.
- 3- بومنجل سعيد أستاذ بجامعة باجي مختار عنابة: محاضرات حول العولمة وديناميكية الرأسمالية . العولمة والنظريات الجديدة في التجارة الدولية. العولمة والمشاكل الإقتصادية المعاصرة، طالع "الكتيب الإقتصادي للباحث والطالب" (le bréviaire économique du chercheur, DPU, Annaba, 2003) ص.ص 168/174
- 4- من بين أهم تلك التغييرات الحاصلة في الإقتصاد العالمي تصاعد الاحتكارات الضخمة التي أخذت تنمو بشكل رهيب وتندمج فيما بينها للسيطرة على الإقتصاد العالمي، في كل جوانبه الإنتاجية، التمويلية والتسويقية، وقد أتبع ذلك تصاعد في رأس المال المالي الدولي الذي كان يضمن تمويل تلك الاحتكارات، غير أنه سلك اتجاها موازيا فبالإضافة إلى تمويل تلك المشاريع أصبح يضارب في الأسواق المالية، ضف إلى ذلك زيادة الوزن النسبي لقطاع الخدمات إلى أكثر من 50% من المبادلات التجارية، لمزيد من المعلومات أنظر: فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، 1990 و كذلك أنظر:
- 5- عبد الغاني بن علي: أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف د/مليكة صديقي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009، ص 20، أنظر أيضا:
- 6- يجدر الإشارة إلى أن الأسواق لأجل - التي نشأت عام 1982 في بوستن هي التي جعلت الطفرة في طبيعة الإقتصاد العالمي، وأعطت الفرصة لمثل هذه البرامج لتتطور، كما فسحت المجال للمستثمرين للمضاربة نظرا للتكاليف المتدنية والأرباح الكبيرة فيها.
- 7- حيث بدأ هبوط أسعار الأسهم في أسواق كل من فرنسا ونيوزلندا واسبانيا عند الافتتاح يوم الأربعاء 14 أكتوبر 1987 ثم انقل إلى الأسواق الأمريكية بعد ذلك بساعات، ليستمر الانخفاض في كافة الأسواق حتى نهاية الأسبوع وعند الافتتاح يوم الاثنين كان الانخفاض كبيرا.
- 8- أنظر إلى بول كروغمان (Paul Krugman): لماذا تتكرر الأزمات؟ منشورات الأفاق الجديدة - باريس 2009 . ص 152-158
- 9- وصل أكبر احتيال محاسبي إلى 180 مليار دولار أدى إلى انهيار شركة الاتصالات العالمية كوم (télécommunication World Com)
- 10- إذ ما أن انفجرت الفقاعة المالية بداية القرن الواحد والعشرون حتى انهارت أسهم الانترنت بحوالي 88% منذ فيفري 2000، ولحقت بها أسهم الشركات الأخرى التي فقدت 48% من قيمتها مؤدية إلى انهيار البورصة.
- 11- كذلك ما وظفته الصين من أموال طائلة في الخزينة الأمريكية، جعل الإقتصاد الأمريكي في حالة فائض سيولة، ما دعم الدولار وأدى إلى الضغط على انخفاض أسعار الفائدة، ولكن عندما يخفض سعر الفائدة إلى أدناه دون وجود مجال إنتاجي مريح، يتم الوقوع في فخ السيولة، ومنه توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية كالأوراق المالية وشراء العقارات. كما يجب الإشارة إلى أن الفرد الأمريكي يتميز بالاستنادة للاستهلاك، وأن ارتفاع قيمة المحفظة المالية يجعلهم يتوهمون بالغنى وبالتالي زيادة الاستهلاك عن طريق الاقتراض أكثر فأكثر. أنظر: ليازيد وهيب، مرجع سبق ذكره، ص 2، أنظر أيضا: فرنسوا لنجلي (François Lenglet): أزمة الثلاثينات هي أماننا . منشورات بيرين - 2007. ص 74.
- 12- لا تحمل أي شروط فالضمان الوحيد هو العقار في حد ذاته، حيث أن المؤسسات المالية لم تكثر كثيرا نوعية المقترض وما إذا كان قادرا على تسديد القرض وخدماته، إضافة إلى أن سعر الفائدة على هذه القروض مرتبط بشكل مباشرة مع سعر فائدة

الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما أن المقترض بإمكانه إعادة الإقتراض بنسبة الزيادة في العقار المرهون ويسعر فائدة متغير، أنظر إلى فرنسوا لنجلي - ص 59 .

13- زادت أسعار العقار بـ 100% في الولايات المتحدة الأمريكية، 127% في فرنسا، 192% في بريطانيا، 252% في أيرلندا، و 327% في جنوب إفريقيا، أنظر Idem. p 57

14- أنظر: ضياء مجيد الموسوي: الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2010، ص.ص 12-14، سليمان ناصر عايدة وعبير بلعبيدي: الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية الأسباب والنتائج والآفاق، مداخلة في المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة حول: "الأزمة الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها" يومي 14-16 ديسمبر 2010 جامعة جرش - الأردن ص 3، أحمد زغدار: الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، يومي 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية، ص 12، بديعة لشهب: الأزمة المالية العالمية، محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 52/خريف 2010، ص.ص 67-68.

أنظر إلى : فرنسوا مورين (François Morin): الأزمة المالية و هي أزمة الشمولية و تحرير الأسواق -ملتقى جامعة بجاية 11 و 12 أكتوبر 2009 - ص 5-7 و أنظر إلى بول كروغمان (Paul Krugman) - ص 151.

15- ظهر التوريق منذ سبعينيات القرن الماضي، لغرض التحوط من مخاطر أسعار الفائدة وسعر الصرف المتغير، ويرتكز على تجزئة القرض (الأصل القاعدي) إلى مجموعة من الأصول المشتقة تتداول في السوق المالية، وبذلك ينتقل الأصل القاعدي من ميزانية البنك إلى المحفظة المرجعية (خارج الميزان)؛ غير أن التجديد المالي في هذه العملية يكمن في تقسيم المحفظة المرجعية إلى عدة أجزاء تدعى شرائح، يتضمن كل منها مستوى معين من المخاطر: الشرائح الدنيا (نجد فيها الخسائر المتوقعة للمحفظة المرجعية، وليس لحاملها المطالبة بالدخل) الوسطى والممتازة (أقل الشرائح مخاطرة ولحاملها الأولوية في الدخل المتولد عن سداد أقساط الدين) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

16- يقصد بظاهرة الفقاعة ارتفاع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، ويحدث هذا حينما يكون القصد من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراءه من أجل الاستثمار طويل الأجل، حيث لاحظ "روبرت شيلر" (Robert Shiller) أن الفقاعة المالية ما هي إلا عبارة عن هرم بونزي طبيعي، حيث بالإمكان تحقيق أرباح طالما هناك القدرة على الامتصاص، لكن السوق ليس بإمكانها استقطاب رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح إلى ما لانهاية، وعليه يصبح انهيار الأسعار مسألة وقت فقط، ومرتبطة بالاتجاه الكثيف لبيع تلك الأصول دون وجود مشتريين، فتبدأ حالات الذعر في الانتشار لتترجم بانهيار الأسعار في السوق المالي وامتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي.

17- أنظر: منصور عبد الله: "تأملات في طبيعة أزمة الرأسمالية المالية العالمية، وتبعاتها الجانبية على بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط - حالة الجزائر"، ملتقى دولي حول الإنكماش الإقتصادي العالمي وتأثيراته على الدول الناشئة للبحر الأبيض المتوسط، يومي 07/06 أكتوبر 2009، جامعة عنابة، ص.ص 2-3، أنظر أيضا منير الحمش: "السياسات الإقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 48 /صيف 2009 ص 12. محمد الشرافي: الأزمة المالية العالمية، رؤية اقتصادية شرعية - دليل المحاسبين، تاريخ الاطلاع 2011/10/07

http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=5340&PID=15635

أنظر إلى : عمروش أحسن (Amarouche Ahcène): الأزمة المالية الدولية في ضوء الرأسمال و النظرية العامة -ملتقى جامعة بجاية 11 و 12 أكتوبر 2009 - ص 11- و أنظر إلى بول كروغمان (Paul Krugman) - ص 157.

18- ففي 2005 وصل حجم المبادلات مابين البنوك فيما يخص الاقتصاد الحقيقي (سوق السلع والخدمات) إلى 44800 مليار دولار أمريكي ما يمثل 2% فقط أما فيما يخص الاقتصاد الرمزي (الأسواق المالية) فقد وصل حجم المبادلات فيها إلى 2024800 مليار دولار أمريكي، أين تحتل سوق المشتقات المالية المرتبة الأولى بحوالي 1406900 مليار دولار ما يمثل 68% من حجم المبادلات مابين البنوك وهذا ما يفسر لنا انهيار النظام المالي العالمي إثر انفجار فقاعة العقارات في سوق الرهن العقاري الأمريكية. أنظر: جاك أتالي: "نحن يجب أن نبني على سيطرتها على الأسواق"، ماريان رقم 598 (04-10 أكتوبر 2008): p.17.

19 - ألبين ميشيل: "موسوعة معمم - القاموس الاقتصادي" باريس 2007، ص 286.

20- منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص 19، زايدي عبد السلام ومقران يزيد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 13-15 و مع ذلك: فرنسوا مورين - ص21 - فرنسوا لنجلي- ص28 و 29 - و إلى القائمة التالية :

أوليفيه سانمرتين (Sanmartin Olivier) فرانسوا بوست (François Bost)، لوران كاروي (Laurent Carroué): الصور الاقتصادية لعام 2009. الملف في أزمة الرهن العقاري ونهاية الهيمنة الأمريكية. ص 8.

تقرير على تجارة بلدان G20 وتدابيرها في الاستثمار (سبتمبر 2009 إلى فبراير 2010)، من منظمة التجارة العالمية، 8 مارس 2010 ص7-11.

رافي بالاكريشنان (Ravi Balakrishnan)، براكاش كنعان (Prakash Kannan) و ميطالي داص (MitaliDas): "ديناميات البطالة خلال فترات الركود والمبالغ المستردة: ما وراء القانون اوكون و- آفاق الاقتصاد العالمي" نقاط الضغط من أجل الفصل 3: نيسان 2010، صندوق النقد الدولي P1.

صندوق النقد الدولي : التوقعات بالنسبة للاقتصاد وتقرير عن الاستقرار المالي في العالم العالمي - ، ابريل 2010 توقعات الاقتصاد: الإنترنت لمنظمة للتجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE) - 2012 © مراجعة على 17/09/2013 تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية 16 يوليو 2012 نشرة صندوق النقد الدولي ص3.

21- أنظر: زايدي عبد السلام ومقران يزيد، مرجع سابق، ص 17. أنظر أيضا:

فرنسوا لنجلي (François Lenglet)- ص 25 - و تقرير على تجارة بلدان G20. ص5.

22- أنظر: عبد الرحمن مبيتول (Mebtoul): "إن آثار الأزمة في أكتوبر 2008 وتوقعات 2014/2013، ماهي الدروس للجزائر؟" ديلي هران، الاثنين 9 فبراير، 2009، ص 09.

23- أزمة 1873-1895 والتي كانت نتيجة الثورة الصناعية الأولى الناتجة على استعمال الآلة البخارية والسكك الحديدية، وأزمة 1929 الناتجة عن الثورة الصناعية الثانية الناتجة عن استعمال محرك البنزين، الكهرياء والسيارات.

24- كما جاء في محاضرات الأستاذ بومنجل سعيد حول العولمة وديناميكية الرأسمالية (السنة الثالثة مالية)

المراجع:

باللغة العربية:

- 1 عبد الأمير السعد، تقديم سمير أمين: "الاقتصاد العالمي قضايا راهنة"، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- 2 عبد القادر الجبوري: التاريخ الاقتصادي، جامعة الموصل، العراق.
- 3 فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1990.
- 4 عبد الغاني بن علي: أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تحت اشراف د/مليكة صديقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.
- 5 ضياء مجيد الموسوي: الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2010، الجزائر.
- 6 تليمان ناصر عابدة وعبير بلعبيدي: الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية الأسباب والنتائج والآفاق، مداخلة في المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة حول: "الأزمة الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها" يومي 16-14 ديسمبر 2010 جامعة جرش- الأردن.
- 7 أحمد زغدار: الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.
- 8 - بديعة لشهب: الأزمة المالية العالمية، محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 52/خريف 2010.
- 9 - منصور عبد الله: "تأملات في طبيعة أزمة الرأسمالية المالية العالمية، وتبعاتها الجانبية على بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط - حالة الجزائر -"، ملتقى دولي حول الإنكماش الاقتصادي العالمي وتأثيراته على الدول الناشئة للبحر المتوسط، يومي 07/06 أكتوبر 2009.
- 10 منير الحمش: "السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 48 /صيف 2009.

- 11 تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية 16 يوليو 2012 نشرة صندوق النقد الدولي.
- 12 محمد الشرافي: الأزمة المالية العالمية، رؤية اقتصادية شرعية – دليل المحاسبين تاريخ الاطلاع 2011/10/07 .
http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=5340&PID=15635.

باللغات الأجنبية:

- 13- Amarouche Ahcène : « La crise financière internationale à la lumière su capital et de la théorie générale », colloque international de Bejaia, 11-12 octobre 2009.
- 14- Attali Jacques, "Il faut construire le cabinet de pilotage des marchés," Marianne N°598 (4 au 10 Octobre 2008).
- 15- Balakrishnan Ravi, DasMitali et Kannan Prakash, avril 2010:« *Dynamiques du chômage pendant les récessions et les reprises : au-delà de la loi d'Okun*, Perspectives de l'économie mondiale », Points de presse pour le Chapitre 3 - FMI.p1 :
- 16- BelzeLoic, Spieser Philippe: histoire de la finance, 2eme edition, Vurber 2007, paris.
- 17- Boumendjel Saïd (2003), Le bréviaire économique du chercheur et de l'étudiant –DPU, Annaba.
- 18- Dupuis François et Arnau Philippe : Dossier spécial sur les crises financière, l'euphorie financière : L'histoire se répèterait-elle ? – analyse rétrospective de la bulle spéculative des technologies, septembre 2001, des jardins, pour plus d'information consulter le lien vue le 25/01/2012:
- 19- Encyclopédie Universalis – dictionnaire de l'économie – Albin Michel, éd.- Paris 2007.
- 20- Fonds monétaire international, FMI, perspective de l'économie mondiale et rapport sur la stabilité financière dans le monde, avril 2010, p iv suivre le lien :
<http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/text.pdf>
<http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/sumf.pdf>,
<http://www.oecd.org/fr/sti/ieconomie/perspectives-economie-Internet-2012-principales-conclussions.pdf>
- 21- Krugman Paul :« Pourquoi les crises reviennent toujours, traduit par JoelleCicchini, nouveaux horizons, paris, 2009.
- 22- Lenglet François: « La crise des années 30 est devant nous », Perrin, France, 2007.
- 23- Mebtoul Abderahmane: « Les effets de la crise d'octobre 2008 et les perspectives 2013/2014, quelles leçons pour l'Algérie ? », le quotidien d'Oran, le lundi 09 février 2009.
- 24- Michael E. Lewitt: « The Death of Capital: How Creative Policy Can Restore Stability», published by Jhon Wiley & Sons Inc. New Jersey, 2010.
- 25- Morin François: « La crise financière, une crise de la globalisation et de la libéralisation des marchés », colloque international de Bejaia, 11-12 octobre 2009.
- 26- OCDE : Perspectives de l'économie, Internet de l'OCDE 2012 ; suivre le lien vue le 17/09/2013 :
- 27- OMC REPORT on G20 TRADE and investment measures(September 2009 to February 2010), OMC, 8 march 2010.
- 28- Philippe Gilles : « Histoire des crises et cycles économiques : Des crises industrielles du 19e siècle aux crises financières actuelles », Armand Colin, deuxième édition, 2009.
- 29- Sanmartin Olivier, Bost François, Carroué Laurent: Images économiques du monde 2009, dossier sur la crise des subprimes, la fin de l'hégémonie américaine.
- 30- Soros George : « La vérité sur la crise financière », traduit par Nicolas Wronski, Denoël édition, 2008, France.
www.desjardins.com/economie